

28 June 2010  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

### محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

- الرئيس: السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)  
ثم: السيد بن مهدي (نائب الرئيس) . . . . . (الجزائر)  
ثم: السيد وولكوت (نائب الرئيس) . . . . . (أستراليا)  
ثم: السيد دي ماسيدو سوارس (نائب الرئيس) . . . . . (البرازيل)  
ثم: السيد كباكتولان (الرئيس) . . . . . (الفلبين)

### المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza  
وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

### المناقشة العامة (تابع)

٤ - وأكد أنه بفضل المعاهدة، تحقق تقدم كبير صوب نزع الأسلحة النووية أثناء فترة الأربعين سنة الماضية. ومع ذلك، ظلّت الترسانات النووية القائمة والثغرات الكثيرة الموجودة في نظام عدم الانتشار بمثابة أخطار تهدد السلام والأمن العالميين.

٥ - وأشار إلى أن الأحداث الأخيرة تدعو إلى الأمل بأن تدرك الدول مدى خطورة تلك التهديدات وأنها ملتزمة بالتصدي لها. ويعتبر مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن والتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، معلمين إثنيين بمهدان الطريق نحو إجراءات أخرى. وقال إن أوكرانيا ترحّب أيضاً بقرار الولايات المتحدة تقديم ضمانات الأمن الملزمة قانوناً إلى البلدان المنتمية إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المنشأة في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ.

٦ - وأضاف قائلاً إن أوكرانيا تنادي بقوة لزرع سلاح عالمي شامل وبالتقيّد الصارم بالمعاهدة. وقال إن هناك حاجة ماسة للاستفادة من نتائج مؤتمر الاستعراض في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. ومن الضروري إعادة التأكيد على سلامة الخطوات العملية الثلاث عشرة في نزع السلاح النووي، ليس هذا فحسب بل أيضاً من الضروري استعراضها بدقة، وإذا استدعت الضرورة، تحديثها وتوسيع نطاقها. فنظام المعاهدة تعرّض لضغط شديد في السنوات الأخيرة وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكافح من أجل تحديات التحقق والإنفاذ والامثال. وينبغي أن يولي مؤتمر الاستعراض أهمية مناسبة لتنفيذ التزامات عدم الانتشار.

٧ - وأضاف قائلاً إن المعاهدة تتطلب آلية أكثر فعالية للتصدي للتحديات الحالية، وسوف تدعم المعاهدة بصياغة طرائق يمكن للدول بمقتضاها أن تنفذ المادة العاشرة من

١ - السيد غريشينكو (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا اتخذت قبل ١٦ سنة إجراءً غير مسبوق بالتخلي طواعية عن ترسانتها النووية الموروثة، التي كانت في ذلك الوقت ثالث أكبر ترسانة في العالم. وفي سنة ١٩٩٤، انضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، ومنذ ذلك الحين عملت دوماً على تشجيع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن حكومة أوكرانيا مقتنعة اقتناعاً عميقاً بأن الأسلحة النووية لم تعمل على تقوية الأمن بل أنها بالأحرى أوجدت مزيداً من التوترات والمخاطر بالنسبة للدول التي حاولت جاهدة إحراز هذه الأسلحة.

٢ - وذكر أن قرار أوكرانيا أُنخذ على أساس أن ضمانات الأمن التي تلقّتها عن طريق مذكرة بودابست، تشكل جزءاً أساسياً من سياستها الخاصة بزرع السلاح النووي. وقال إن ضمانات الأمن لا بد وأن تتجسّد في وثيقة دولية ملزمة قانوناً. فالدول تتمتع بحق أساسي في اختيار الوسيلة التي تكفل توفير أمنها القومي ومصالحها القومية، وينبغي أخذ هذا الحق في الاعتبار عند وضع كيانات دولية وإقليمية للأمن.

٣ - وقد أعلنت أوكرانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أنها ستزيل جميع مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب بحلول سنة ٢٠١٢، شريطة أن تتلقّى مساعدات دولية كافية في هذا الشأن. وتبين خطوتها التي اتخذتها طواعية أنها تتخذ مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل جدي، ويُعد هذا دليلاً على التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

بعد سنة ٢٠١٠، ووضع خطط عمل فعالة وتخصيص الموارد للتصدي لتحديات الانتشار.

١٢ - السيد يريميتش (صربيا): قال إن وفده يؤيد التنفيذ الكامل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأكد على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متضافرة لتحقيق عالمية شمولها.

١٣ - وأضاف قائلاً إن أول هدف من الأهداف الأساسية الثلاثة للمعاهدة هو عدم الانتشار، وهو أهم تحدي مباشر يتعين التصدي له. ونظراً لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن تؤدي دوراً تكميلياً في هذا المضمار، تعتبر مبادرة الأمين العام لاستضافة اجتماع وزاري لإنفاذ هذا الصك في أقرب وقت ممكن موضع ترحيب بصفة خاصة. ومع ذلك، تحتاج معاهدة عدم الانتشار ذاتها إلى تقديم مزيد من الحماية ضد الخطر الذي تشكله العناصر الفاعلة من غير الدول والتي تحرز مواد صالحة لصنع الأسلحة من خلال مزيد من آليات المساءلة الصارمة والشفافية، بما في ذلك الطرائق المتفق عليها لتعزيز أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ الرعاية الخاصة لضمان أن لا تخضع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنوع من التسييس الذي لا وجوب له.

١٤ - وأضاف قائلاً إن الهدف الأساسي الثاني للمعاهدة هو نزع السلاح. وفي هذا الخصوص، يرحب وفده بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعت عليها مؤخراً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع ذلك، يؤكد وفده أن المفاوضات لا تزال تمس الحاجة إلى مضاعفتها بهدف إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٥ - وأشار إلى الهدف الأساسي الثالث للمعاهدة وهو يخص استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكجزء من التزام حكومته بالتطبيقات النووية السلمية، قال

المعاهدة. زيادة على ذلك، يلزم تنفيذ التقيّد الصارم بقرارات مجلس الأمن بشأن منع الاتجار بالمواد النووية ومنع الأطراف الفاعلة من غير الدول من حيازة هذه المواد. إضافة إلى ذلك يجب تدعيم الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، وذلك بسبب زيادة مخاطر الإرهاب.

٨ - وأوضح أن أوكرانيا تعرب عن أسفها لاستمرار المأزق بسبب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إضافة إلى ذلك، من المأمول فيه أن الالتزام المتكرر من الدول الأساسية بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوف يسمح لها في النهاية بدخولها حيز النفاذ.

٩ - وقال إن الوصول إلى استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية يعتبر أمراً أساسياً للغاية للتنمية المستدامة، شريطة أن تخضع هذه الاستخدامات للضمانات كاملة النطاق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن وفده يرحب بالاتفاق الذي تم مؤخراً بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي لإنشاء احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لإمداد الوكالة المذكورة به، وهو ما يمكن أن ييسر إمداد الوقود النووي والخدمات النووية وفي الوقت نفسه تقليل خطر الانتشار إلى أدنى حد.

١٠ - واستطرد قائلاً إن تدعيم السلامة والأمان للمواد والمرافق النووية، إنما يعتبر أكثر أهمية كما يظهر ذلك من الحادثة التي وقعت في أوكرانيا قبل ٢٤ سنة في مفاعل الطاقة النووية في تشيرنوبيل. وسوف ينعقد مؤتمر دولي في نيسان/أبريل ٢٠١١، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للحادثة، وذلك لتحديد التقدم المحرز صوب هدف العودة للحياة الطبيعية ومعالجة مسألة الاستخدام الآمن للطاقة النووية.

١١ - واحتتم قائلاً إنه لضمان أن يكمل بالنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، يجب تنفيذ القرارات التي تطلب إلى العناصر الفاعلة الرئيسية التخطيط لما

دولة غير نووية، وهي ملتزمة بالتقيّد التام بمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب. وفي الواقع، وقّعت بنغلاديش على بروتوكول إضافي لاتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بالضمانات، ليس هذا فحسب، بل كانت أيضاً أول دولة من جنوب آسيا مدرجة في المرفق ٢ وصدّقت على معاهدة حظر التجارب.

٢٠ - ومضت قائلة إن بنغلاديش ملتزمة دستورياً بتحقيق نزع السلاح العام الكامل وأن حكومتها قد أيدت بثبات نهجاً متعدد الأطراف لإزاء عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. ووفقاً لذلك، اعتمد برلمان بنغلاديش في الآونة الأخيرة قراراً يؤيد مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠؛ مؤكداً على الحاجة إلى تنفيذ جميع الأعمدة الثلاثة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ ويعرب عن القلق إزاء التهديدات والتحديات المتعددة التي تشكلها الأسلحة النووية؛ معتبراً أن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار هما عمليتان يدعم كل منهما الآخر.

٢١ - ومضت قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع أن تعاون البلدان النامية على تحقيق تنمية مستدامة من خلال أنشطتها في مجال التعاون التقني. وقال إن أية تقييمات غير واجبة بشأن هذه الأنشطة التي تعتبر منافية لروح المعاهدة لا بد أن تزال. ولبلوغ هذه الغاية، ينادي وفدها بإجراء حوار بناء مع جميع أصحاب المصلحة أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض بهدف تنفيذ أحكام المواد الأولى والثانية والرابعة في المعاهدة، في جو من الائتمان والثقة.

٢٢ - وأخيراً، قالت إنها تلاحظ أن البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة، لديها حق مشروع في تلقي ضمانات أمن سلبية من الدول الحائزة لأسلحة نووية. وهذه مسألة تثير القلق لأن هذه الدول الأخيرة لاتضيف فقط مزيداً من القدرة الدقيقة على مخزونها القائمة من

إن حكومته وقعت مؤخراً بروتوكولاً إضافياً لاتفاقها الخاص بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. زيادة على ذلك، اعتمد برلمان جمهورية صربيا في أيار/مايو سنة ٢٠٠٩، قانوناً بشأن الحماية من الإشعاع المؤيّن والأمان النووي بغية موازنة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية الأكثر صرامة. وقال إن نفس القانون أدى إلى إنشاء وكالة وطنية مستقلة للطاقة، وهي سوف تصبح قيد التشغيل في منتصف سنة ٢٠١٠.

١٦ - وأضاف قائلاً إن صربيا كانت طوال سنوات عديدة تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنقل ٤٨ كيلوغراماً من اليورانيوم المشعّ العالي التخصيب من صربيا إلى الاتحاد الروسي من أجل التخزين الآمن في إطار مشروع وقف التشغيل النووي لمعهد فينسا للعلوم النووية في صربيا، وهو نموذج للتعاون المتعدد الأطراف في ثلاثة مجالات حاسمة: إزالة الوقود المستنفد؛ إدارة النفايات المنخفضة والمتوسطة النشاط الإشعاعي؛ ووقف تشغيل المرافق كبيرة الحجم. وقال إن صربيا على استعداد لتبادل خبراتها الفنية في إطار مشروع وقف التشغيل النووي لمعهد فينسا مع سائر البلدان المهتمة بالأمر.

١٧ - وأخيراً، أكد أن وجود القيادة الشجاعة ورؤية عالمية وبصيرة استراتيجية فحسب يمكن بها إزالة الخطر المستمر في الإفناء الجماعي الذي تشكله الأسلحة النووية. واختتم قائلاً إنه ينبغي اتخاذ إجراء لجعل العالم غداً مكاناً أكثر أماناً.

١٨ - السيدة موني (بنغلاديش): قالت إن حكومتها في حين ترحّب بعدد من التطورات الإيجابية غير مقتنعة بأن ما يُبذل فيه الكفاية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وما زالت حكومتها تنادي بتنفيذ القرارات التي اتُخذت بتوافق الآراء في مؤتمر الاستعراض عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخصوصاً الخطوات العملية الثلاث عشرة.

١٩ - وأضافت قائلة إن بلدها الذي يتمتع بسجل رائع بشأن عدم الانتشار قد اختار دون قيد أو شرط أن يبقى

أظهرت الوكالة نفسها على أنها مراقب دولي للضمانات النووية يتسم بالثقة والحيدة والكفاءة.

٢٨ - السيد مدلسي (الجزائر): قال إن هناك اتفاقاً عاماً، رغم الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار وهو نزع السلاح على الصعيد العالمي، على أن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها يساعدها على بناء الثقة واستتباب السلام والأمن الدوليين، وعلى أن استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية تعتبر أساسية بدرجة متزايدة من أجل التنمية والتقدم. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يسعى المشاركون في المؤتمر الاستعراضي الحالي إلى إقامة توافق آراء باعتماد قرارات متوازنة تلي توقعات جميع الدول الأطراف دونما تمييز.

٢٩ - ووفقاً لذلك، ينبغي أن يدرك المشاركون أن اتباع نهج انتقائي وتميزي قد أدى إلى فشل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٥، وأن يعيد هؤلاء التأكيد على حقوق والتزامات الدول استناداً إلى الأعمدة الثلاثة الأساسية التكميلية والتي لا تتجزأ، وأن يسعى هؤلاء إلى إصلاح المعاهدة بضمن التنفيذ الفعال لجميع موادها دون تمييز. وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لديهم تنفيذ المقررات والقرارات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

٣٠ - وأخيراً، قال إن وفده يود بصفة خاصة أن يوجه الاهتمام إلى ضرورة أن تقدم الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ والاقتراح الجزائري الخاص بالمادة الأولى من المعاهدة ليتم تعزيزها لضمان أن تحجم الدول الحائزة لأسلحة نووية عن التعاون في المجال النووي المدني مع الدول غير الأطراف في المعاهدة؛ والتأييد الكامل من الجزائر لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

الأسلحة النووية، بل أنها أيضاً تطوّر أنواعاً جديدة من الأسلحة. ويجب بالتالي متابعة بذل الجهود المتجددة والقوية لوضع إطار ملزم قانوناً من أجل توفير ضمانات أمن سلبية بهذا الشكل.

٢٣ - تولى السيد بن مهدي (الجزائر)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٤ - السيد الكلاي (البوسنة والهرسك): قال إن المبادرات الأخيرة، رغم النكسات التي شوهدت على مدى العقد الماضي، أعطت حافزاً جديداً لعملية نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، وخصوصاً قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ونتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن والخاتمة التي كُلت بالنجاح للمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٢٥ - ويتيح مؤتمر الاستعراض الحالي فرصة قيمة بالنسبة للدول الأطراف لتجديد التزاماتها إزاء المبادئ الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تعمل جميع الدول الأطراف معاً بروح من الوفاق والمرونة بحيث يمكن التوصل إلى نتيجة بناءً بشأن الأعمدة الثلاثة التي يدعم بعضها بعضاً وذات الأهمية بنفس القدر.

٢٦ - ومضى قائلاً إن وفده يرغب بصفة خاصة أن يؤكد على أهمية نزع الأسلحة النووية ومن ثم يدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي التي تمثل خطوة إيجابية صوب هدف تحقيق نزع الأسلحة على الصعيد العالمي.

٢٧ - ومضى قائلاً إن جميع الدول الأطراف في المعاهدة في حين يحق لها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها تحتاج أيضاً إلى التقيّد بالصكوك الملزمة قانوناً والمنشأة لضمان استخداماتها الآمن والمسؤول، وخصوصاً اتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالضمانات. وقد

- ٣٤ - وأشارت إلى أن أهداف معاهدة عدم الانتشار لا يمكن تحقيقها دون تقيّد شامل، ولبلوغ هذه الغاية، يجب على الأطراف غير الدول أن تشجع للانضمام إلى المعاهدة. إضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري النظر في نوع الإجراءات المحدّدة التي قد تكون مناسبة في حال الانسحاب من معاهدة - وهو تهديد محتمل للسلام والأمن الدوليين، وخاصة إذا كانت الدولة الطرف المعنية تنتهك الالتزامات الواردة في المعاهدة. فالانسحاب لا يعني أي بلد من تلك الالتزامات.
- ٣٥ - واحتتمت قائلة إن الدائمك، بصفتها عضواً في مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤيد بقوة نظام الوكالة الخاص بالضمانات وسوف تعمل من أجل تعزيز الاعتراف بالبروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات باعتباره معيار التحقق.
- ٣٦ - وتولى السيد وولكوت (استراليا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.
- ٣٧ - السيد جودة (الأردن): قال إن المعاهدة أقامت توازناً دقيقاً بين الأمن والتنمية في سياق توافق الآراء الدولي. وأشار إلى أن توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مؤخراً على معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، في حين يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، يحتاج إلى تدعيمه بعمل آخر، وهو توسيع نطاق المبادرة لتيسير انضمام دول أخرى. وقال إن التقيّد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار يجب أن يتحقق أولاً وأخيراً. وريثما يتم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو ما يجب أن يتحقق في أقرب موعد ممكن، يحث الأردن الدول على الامتناع عن إجراء تجارب نووية من أي نوع، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠. وقد يستخدم قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤، الذي أعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً عالمياً لمناهضة التجارب النووية، لإذكاء الوعي بضرورة إلغاء التجارب النووية.
- ٣١ - السيدة إسبرسون (الدانمرك): قالت إن المعاهدة حققت منذ دخولها حيز النفاذ إسهاماً هاماً في الأمن العالمي، ومع ذلك لا تزال توجد أوجه قصور وعدم تيقن. وتبين التطورات الأخيرة تبين مع ذلك أن الزخم الإيجابي أخذ يتدعم. وأعربت عن تأييد حكومتها لنتيجة متوازنة يسفر عنها المؤتمر بحيث تيسر إحراز تقدم بشأن أعمدة المعاهدة المترابطة الثلاثة، ويعتبر نجاح المؤتمر مسار قلق للدول الحائزة لأسلحة نووية وللدول غير الحائزة لأسلحة نووية مثل الدانمرك.
- ٣٢ - وأضافت قائلة إن الاختلافات في أولويات الدول وتوقعاتها المرتقبة فيما يتعلق بالمعاهدة، في حين أنها مشروعة، لا يجب استغلالها انتقائياً لإغفال قضايا أو لعرقلة توافق في الآراء. وأكدت أنها تأمل في تؤكد الدول الأطراف المشاركة في المؤتمر على المبادئ الأساسية للمعاهدة؛ وتتفق على مجموعة من التدابير الملموسة والفعالة والتوافقية على غرار ما ورد في ورقة العمل المقدّمة من الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة التحضيرية في سنة ٢٠٠٩؛ وأن تنظر في طرق للتحسين بشأن إجراءات تنفيذ المعاهدة.
- ٣٣ - وقالت إن الدائمك تؤيد الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحب الدائمك أيضاً بتوقيع المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتشجّع الأطراف على التفاوض بشأن إجراء تخفيضات إضافية. وإذ تنوه الدائمك بالالتزامات المعلنة في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخراً، تدعو المجتمع الدولي لبذل كل جهد ممكن من أجل إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللبدء في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي ضوء الموقف الإيجابي لنظيره الروسي، كان هناك سبب للتفاؤل بشأن آفاق نجاح المؤتمر.

٤٢ - وقال إن توسيع نطاق المعاهدة إلى ما لا نهاية يثير تساؤلات بسبب الجمود الذي لا يمكن تعليقه في تنفيذ قرار سنة ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. زيادة على ذلك، لا يزال الإحجام عن إعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات سلبية وعن تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة يعتبر هذا موضع جدال. وقال إن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وعرض مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقوّض مصداقية المعاهدة ويجعلها مصدرًا لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤكد التوتّرات في المنطقة على ضرورة أن تضاعف الدول الأطراف جهودها لتنفيذ القرار. ومن شأن القيام بذلك أن يُنقذ مصداقية عملية الاستعراض ويُسهّم في قيام سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، فضلاً عن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

٤٣ - السيد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): أشار إلى المكاسب الهامة التي تحققت في إطار نظام المعاهدة في السنوات الأربعين الماضية، ومع ذلك، لا تزال توجد تحديات ضخمة أمام تنفيذها. ودعمًا للجهود العالمية من أجل عدم الانتشار، انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى المعاهدة في سنة ١٩٩٥ وصدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في سنة ٢٠٠٠. وقال إن حكومته قد أبرمت اتفاقاً شاملاً خاصاً بالضمانات في سنة ٢٠٠٣ وهي بصدد التصديق على بروتوكول إضافي. وتشمل الخطوات الملموسة الأخرى القرار بالتخلي عن قدرات التخصيب وإعادة المعالجة واعتماد سياسة وطنية مؤخرًا بشأن التقييم والتطوير المحتمل للطاقة النووية للأغراض السلمية.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن الإمارات العربية المتحدة تدعم حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية

٣٨ - وأضاف قائلاً إن مناخ الانفراج والشعور بالمسؤولية الذي أظهرته الدولتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية سوف يساعدان بالتأكيد مؤتمر نزع السلاح في جنيف على الإسراع بإبرام معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي حين يظهر استعراض مستوى الالتزام بالمادة الرابعة من المعاهدة أنه رائع بوجه عام، تصبح الحالة الوحيدة التي انحرفت عن القاعدة العامة مدعاة لقلق بالغ.

٣٩ - ونظراً لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهاز المختص للتحقق من الامتثال لنظام عدم الانتشار، لا بد من تقديم الدعم الكامل للوكالة في تصريف واجباتها ولا يجب تقليص سلطاتها. وزيادة على ذلك، من شأن التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي أن يعزز الثقة في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، لن تؤثر أية واحدة من تلك الخطوات بأي شكل في الحق الثابت للدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية من أجل الاستخدامات السلمية دونما تمييز.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن الأردن سيتعاون مع جميع الدول الأطراف ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان امتثال برنامجه النووي السلمي تماماً مع المعاهدة وجميع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وقد أكد الأردن في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠. التزامه بالتعاون في المسائل النووية ومنع المواد النووية من الوقوع في أيدي المنظمات الإرهابية أو غيرها من الأطراف غير المسؤولة، ويُحتمل من خلال إنشاء آلية دولية لتبادل المعلومات بشأن أنشطتها.

٤١ - ومضى قائلاً إن ما أعلنه الرئيس أوباما من تجديد التزامه إزاء دبلوماسية متعددة الأطراف ورؤيته بوجود عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل إنما يساعد في تبيد عدم الثقة الذي يحيط بنظام عدم الانتشار في السنوات الماضية،

٤٧ - وأضاف قائلاً إن بلده من خلال برنامجها النووي، يسعى إلى إنشاء نموذج للاستخدام الواضح والأمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ورغم تحديات عملية الاستعراض فإنه يأمل في أن تعمل الدول الأطراف في المؤتمر معاً بطريقة بناءة لإحراز نتيجة بناءة.

٤٨ - السيد سميث (أستراليا): تكلم بالنيابة عن الدول أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ لدى البعثات الدائمة في نيويورك، فقال إن أعضاء المنتدى يسعون إلى ضمان أن تكمل المناقشات في المؤتمر بالنجاح. ويجب على الدول الأطراف أن تبذل جهوداً متضافرة لتحقيق تقدم متوازن بشأن الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها المعاهدة وأن تعزز نظام المعاهدة الذي عرض طوال ٤٠ سنة فوائد واضحة خاصة بالأمن العالمي. وقال إن تكرار المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ سيكون أمراً غير مقبول.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، دعوا في عام ٢٠٠٠ الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى اتخاذ الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي المعقود عام ٢٠٠٠، وهم يرحّبون كذلك بتحديد التدابير الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وكان أعضاء المنتدى في عام ٢٠٠٥ قد شجّعوا الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تقدّم معلومات محدّثة بشأن الخطوات المتخذة. وإذ نوّه مع الانشراح بالتقدم المحرز من بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن واجباتها والتزاماتها بموجب المعاهدة، أهاب بها أن تواصل هذه الجهود. وقال إن أعضاء المنتدى يرحّبون بإجراء التصديق منذ عهد بعيد من جانب المملكة المتحدة وفرنسا والصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق على البروتوكولات لمعاهدة راروتونغا ويرحّبون كذلك بما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً عن اعترامها التصديق.

للأغراض السلمية. ومع ذلك، في عالم حيث يُعتبر الانتشار النووي فيه مصدراً للقلق، ينبغي أن تخضع الدول التي تسعى للقيام بذلك إلى إجراء التحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمّانها وأن تتصدّى لأية شواغل قد تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بطبيعة برامجها النووية. ويلزم أيضاً أن تقوم الدول المتقدمة تكنولوجيا والتي تمتلك قدرات نووية بمساعدة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٤٥ - وبغية التصدي للتحديات التي تواجه المعاهدة، من الضروري تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدى فعاليتها التي تعتبر حاسمة بالنسبة لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. أما بالنسبة للدول التي صدّقت على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، فينبغي أن تحظى بالأولوية فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا النووية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الدول الأطراف بإعادة النظر في حكم الانسحاب من المعاهدة، وخصوصاً لأنه يتصل بالدول التي استفادت من نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية بمقتضى الاتفاقية.

٤٦ - وحيث أن الطريقة الوحيدة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تتمثل في القضاء عليها جميعاً، قال إنه يرحّب بما حدث مؤخراً عندما وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وحثّ الدول الحائزة لأسلحة نووية على الوفاء بالتزاماتها بترع السلاح. وأهاب ثانية بالدول غير الأطراف الانضمام إلى المعاهدة، وأوضح أن الوفاء بالالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو من مسائل الأولوية العليا، يشهد بالدليل على مدى فاعلية المعاهدة.

سياسية وروحاً من التعاون والتزاماً حقيقياً لتنفيذ الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار، وحجر زاوية نُظِم نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

٥٤ - السيدة هيوهيو (نيوزيلندا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار كانت خلال السنوات الأربعين الماضية منذ دخولها حيز النفاذ، في صميم الجهود الجماعية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتُدرِك نيوزيلندا التي حافظت طويلاً على صوتها المستقل القائم على المبادئ بشأن القضايا النووية وتسلّم بضرورة تنفيذ الأعمدة الثلاثة بشكل تام؛ رغم أنها لم تحظ بتقبُّل عالمي شامل، وهي تتيح وسيلة لحلّ عالمي. وأضافت قائلة إن بلدها ملتزم بجميع جوانب المعاهدة، بما فيها المقررات والنتائج المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في عام ١٩٩٥ وفي عام ٢٠٠٠. وسوف تواصل العمل مع جميع الدول الأطراف في سبيل تحقيق هدف وجود عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، يتمثل الخيار الواقعي الوحيد في هذا المسعى في اتخاذ خطوات منهجية وتدرجية وتقييمها دورياً.

٥٥ - واستطردت قائلة إن نيوزيلندا تواصل الدعوة إلى تخفيض الأسلحة النووية المؤدية إلى إزالة الترسانات النووية، والتفاوض بشأن معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية، وتخفيض درجة التأهب التعبوي لشبكات الأسلحة النووية، وضمانات الأمن وبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقالت إنها تحثّ جميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة بأن تقوم بذلك على سبيل الأولوية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ اقتداءً بمثال إندونيسيا الذي حدث في الفترة الأخيرة.

٥٦ - وأردفت قائلة إن المساءلة، من خلال نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعتبر عنصراً أساسياً في نظام فعال لعدم الانتشار، ويتضمن التزام جميع الدول

٥٠ - ومضى قائلاً إن أعضاء المنتدى، بعد أن واجهوا الآثار المدمرة للتجارب النووية مباشرة، يولون أهمية خاصة لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويحثون البلدان، ولا سيما تلك المذكورة في مرفقها ٢ على التصديق عليها، ويرحبون كذلك بالالتزام بعض الدول بالقيام بذلك.

٥١ - ومضى قائلاً إن أعضاء المنتدى يولون أولوية لمسائل الأمان النووي، بما في ذلك تطبيق متطلبات الأمان والمبادئ التوجيهية الخاصة بذلك التي أعلنتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أحاط علماً بشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الساحلية فيما يتعلق بنقل المواد المشعّة عن طريق البحر، مطالباً الدول الأطراف بالعمل بشكل ثنائي ومن خلال المنظمات الدولية المختصة لتحسين تدابير ولوائح الأمان القائمة. وإذ أشاد بالتقدّم المحرز خلال العقد الماضي، قال إنه يشجّع على بذل مزيد من الجهود لتعزيز الإبلاغ بين الدول الملاحية والدول الساحلية بشأن أمان النقل والأمن والتأهب لحالات الطوارئ.

٥٢ - وأردف قائلاً إن أعضاء المنتدى يؤيدون بشكل كامل حقوق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في التمتع بفوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار تخفيض مخاطرة الانتشار وهم يتقيدون بالمعايير الدولية للأمان. وفي هذا الصدد، قال إنه يؤيد المبادئ الموضّحة في أهداف برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن تعزيز تدابير عدم الانتشار تعاون على تعزيز بيئة تؤدّي إلى تقاسم وتعزيز فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبالتالي تيسير تطويرها.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن منتدى جزر المحيط الهادئ يقف صامداً للعمل نحو إحراز نتائج حقيقية وعملية عبر جدول عدم الانتشار ونزع السلاح، وتحقيقه الذي يتطلب إرادة

بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، واستعراض الوضع النووي في عام ٢٠١٠ من جانب وزارة الدفاع بالولايات المتحدة ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة، لا تزال هناك مع ذلك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير أخرى. ولا يزال عدم التصديق على معاهدة حظر التجارب من جانب الدول الواردة في المرفق ٢ يقف حائلاً دون دخول المعاهدة حيّز النفاذ. وفي الوقت نفسه، من الأهمية المحافظة على وقف اختياري لإجراء التجارب النووية، ووضع صك مُلزم قانوناً لحظر إنتاج المواد النووية والأجهزة المتفجرة وتخفيض حالة التأهب التعبوي لشبكات الأسلحة النووية القائمة. وقال إن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية مثل نيجيريا لديها اهتمام خاص بوجود إطار مُلزم قانوناً لحمايتها من مثل هذه الأسلحة.

٥٩ - وبناءً على ذلك أعاد التأكيد على أن تأييد نيجيريا للخطوات المؤقتة العملية الثلاث عشرة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مشيراً في الوقت نفسه إلى رغبة نيجيريا في قيام تعاون دولي في استعمال التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وقال إن بلده ينظر إلى المؤتمر الاستعراضي من أجل تأييد تدابير عملية للحفاظ على حقه وحق بلدان أخرى في ممارسة أبحاثها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستخدام الطاقة النووية في أغراض التنمية. وختاماً، أكد على ضرورة أن يوافق جميع الدول الأطراف على التنفيذ الكامل للضمانات الدولية المناسبة.

٦٠ - تولى السيد دي ماسيدو سوارس (البرازيل)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦١ - السيد نوجوما (ناميبيا): قال إن التطورات العالمية الهامة ينبغي الانتفاع بها بغية مواصلة الزخم نحو تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وأضاف قائلاً إن المستوى الحالي للترسانات

الأطراف بتوفير ضمانات بأن تكون الأنشطة النووية المضطلع بها مخصصة للأغراض السلمية دون غيرها. وقالت إن نيوزيلندا دعت إيران إلى تلبية التزاماتها الدولية. وبنفس الروح، قالت إن بلدها يدعم أي اتفاقات لضمانات قوية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، وكذلك ضوابط قوية للتصدير لمنع انتشار المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية. وينبغي أن تتاح التكنولوجيا النووية لاستخدام الجميع شريطة أن تدار بأمن وأمان وألا تسهم في انتشار الأسلحة النووية. وينبغي توفير الحماية المادية للمواد والمرافق النووية ويجب بذل الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة.

٥٧ - وأوضحت أن نيوزيلندا ترحّب بالتطورات البارزة العديدة الأخيرة، بما فيها الرؤية التي أوضحها الرئيس أوباما في براغ، والمعاهدة الجديدة التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وقرار إدارة الولايات المتحدة بالتماس موافقة مجلس الشيوخ على التصديق على البروتوكولات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأها معاهدتا راروتونغا وبليندانا وكذلك اعتزام الإدارة تحسين الشفافية الخاصة بترسانتها النووية. وهذه مع خطة الأمين العام الخاصة بالنقاط الخمس تعزّز بشكل هام أعمال المؤتمر الاستعراضي.

٥٨ - السيد أجوموغوييا (نيجيريا): قال إن بلده ملتزم التزاماً صارماً بالأفكار والأهداف المكرّسة في معاهدة عدم الانتشار، التي ظلّت هي الأساس لمناهضة عدم الأمن النووي في العالم. وقد واصلت نيجيريا إظهار هذا الالتزام، وستظل دوماً مؤازرة للمبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وساعدت على النهوض باثنين من أعمدة عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية. وفي حين كانت هناك تطورات إيجابية في هذا المضمار، بما في ذلك توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على المعاهدة الجديدة

الوطنية للطاقة النووية موضع تقدير أيضاً ولا سيما من جانب ناميبيا التي تواصل التماس معونة الوكالة في هذا المجال بغية تحقيق أقصى الفوائد من اليورانيوم لديها. وتدعم ناميبيا سياسة تعدد الأطراف في دورة الوقود النووي شريطة أن لا يؤدي هذا إلى محاولات تركيز التكنولوجيا النووية في أيدي البعض، ويجب أن يستمر السعي إلى توافق الآراء بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. زيادة على ذلك، عملت تحديات الأمن القومي على زيادة مسؤوليات الوكالة التي ينبغي تعزيزها.

٦٣ - السيد غاي (غامبيا): قال إن دعم أفريقيا للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي قررتها بليندايا مُترسّخ في التزامها بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وتتطلع غامبيا إلى إنشاء اللجنة الأفريقية المعنية بالطاقة النووية، كوسيلة إضافية لتشجيع هذه الاستخدامات في القارة. وأضاف أن بلده يتطلع أيضاً إلى قيام تعاون أقوى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظراً لأنها وسّعت نطاق برامجها الخاصة بالتعاون التقني مع البلدان الأفريقية في مجالات التعليم والصحة والطب والزراعة. ويستلزم الأمر تقديم دعم أكبر وخصوصاً فيما يتعلق بمشروع الوكالة الخاص بالتعليم من أجل السرطان في أفريقيا وبرنامج عملها فيما يتعلق بالعلاج من السرطان. وقال إن التكنولوجيا النووية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تطوير عملية تحسين التربة، وفي ممارسات إدارة المياه والأغذية في البلدان النامية، وبالتالي تعمل على إحداث زيادة كبيرة في الأمن الغذائي في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. زيادة على ذلك، يمكن أن يعمل التخفيض في إنتاج الأسلحة النووية على الإفراج عن موارد كبيرة للاستخدامات السلمية. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعزز نظام عدم الانتشار الذي أقرته المعاهدة وذلك لضمان أن تستفيد الدول الأطراف الأخرى من التكنولوجيا

النووية غير مقبول. فمن غير المنطقي الزعم بأن امتلاك أسلحة نووية شيء جيد للبعض ولكنه سيء للآخرين؛ إذ يجب على الدول التي تمتلك هذه الأسلحة أن تقوم بتدميرها. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير عالمية مُلزمة قانوناً لمنع استخدامها، وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وأفضل وسيلة لترويج عدم الانتشار هي معاهدة حظر التجارب. ولهذا تحت ناميبيا جميع الدول الواردة في المرفق ٢ والتي لم تصدّق بعد على أن تعتمد إلى القيام بذلك. وترحب ناميبيا بأن تدخل معاهدة بليندايا حيّز النفاذ، وهي بصدد التصديق عليها. وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم يعتبر خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل. وينبغي أن يجتهد المؤتمر الاستعراضي وفقاً لذلك التزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ القرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ والذي يدعو إلى إنشاء منطقة من هذا النوع في الشرق الأوسط. وأوضح أن أعمدة معاهدة عدم الانتشار مترابطة وينبغي إقامة توازن بينها في جميع الأوقات. ولهذا ينبغي لجميع الدول الموقعة بدون اتفاقات الضمانات الشاملة أن تُبرم هذه الاتفاقات دون مزيد من الإبطاء. وفي الحقيقة ينبغي أن تكون ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزاماً لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن لكل بلد حقاً ثابتاً في تطوير تكنولوجيته النووية للأغراض السلمية. ومن الأساسي في هذا الصدد تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة دون تمييز، ويتعيّن الإشادة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدتها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا النووية للطاقة النووية. كما تقوم تلك الوكالة ببذل جهد محمود لمكافحة السرطان وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وينبغي أن تتلقى دعماً أكبر لتعزيز تعاونها التقني. وأضاف قائلاً إن جهود الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير برامجها

الحالي لا يزال مسألة تثير القلق على الصعيد العالمي. فاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يمكن أن تستخدمه البلدان النامية من أجل خير شعوبها. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء أن تتعهد بالتقيّد بالتزامات المعاهدة التي لا يمكن فصلها عن حقوقها بموجب المعاهدة ذاتها.

٦٦ - ومضى قائلاً إن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعم بشكل كامل، وفقاً لميثاقها، نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل؛ وهي بالتالي ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وبتنفيذ أعمدها الثلاثة بشكل متوازن وشامل ودونما تمييز. وتحت بلدان الرابطة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة من أجل التنفيذ المنهجي والتدريجي للمادة السادسة بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ولحين إنجاز نزع السلاح النووي التام، تحت هذه البلدان جميع تلك الدول على أن تعلن فترة وقف مؤقتة على التجارب النووية، وتخفف حالة التأهب التعبوي لشبكات أسلحتها النووية، واعتماد سياسة "عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية"، وتقديم ضمانات أمان سلبية ملزمة قانوناً لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتدعو بلدان الرابطة الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء إلى توحيد الجهود لمنع بسط وانتشار المواد النووية ودعم تعزيز أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحت الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

٦٧ - وأوضح أن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا كلها موقّعة على المعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتعهّدت هذه

النووية وفقاً لذلك. واختتم بتشجيع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن يضاعف جهوده لمتابعة القرارات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف تحقيق سلام دائم في المنطقة.

٦٤ - السيدة هيوهيو (نيوزيلندا)؛ تكلمت بالنيابة عن شيلي وماليزيا ونيوزيلندا ونيجيريا وسويسرا (مجموعة إلغاء حالة التأهب): فقالت إن هناك حاجة ماسة إلى تخفيض درجة الاستعداد التعبوي العالية الحالية في عدد هام من شبكات الأسلحة النووية. وهذا سيكون خطوة مؤقّعة هامة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وسوف يعكس التحسينات الملحوظة في مناخ الأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. وسوف يظهر أيضاً التزاماً محسوساً بتقليص دور الأسلحة النووية وتقليل مخاطر الاستخدام غير المقصود أو الاستخدام عن طريق الخطأ. وقد اعترفت جميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بتلك الفوائد. وبالتالي قدّمت مجموعة البلدان التي تمثلها ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.10) بهدف تحقيق نتيجة بشأن الاستعداد التعبوي الذي سوف يستفيد من هذه النتيجة.

٦٥ - السيد فام بينه مينه (جمهورية فييت نام الاشتراكية): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن مرحلة ما قبل المؤتمر الاستعراضي الحالي تميّزت بتطوّرات إيجابية، من بينها خطة عمل الأمين العام التي تتضمن خمس نقاط، والتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، واستعراض الموقف النووي الذي تقوم به حالياً الولايات المتحدة. وأضاف قائلاً إن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحت الدول الحائزة لأسلحة نووية على اتخاذ تدابير أخرى لإنفاذ التزاماتها بشأن نزع السلاح النووي الكامل، وبلوغ هذه الغاية، اقتراح إجراءات مع جداول زمنية تنهض بشكل فعال بتنفيذها المعاهدة. وأضاف قائلاً إن انتشار المواد النووية

٧١ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الروسي تقيّد بشكل مستمر بأحكام المعاهدة ويسعى إلى تقديم إسهام موضوعي لأهدافها السامية، على النحو الذي ظهر مؤخراً من المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويُظهِر هذا الصك للمجتمع الدولي فوائد التعاون البناء وكذلك الفرص المتاحة لمزيد من نزع السلاح.

٧٢ - وقال إن "الذرة السلمية" تؤدّي الآن دوراً متزايداً في تلبية احتياجات الطاقة على الصعيد العالمي: محطات الطاقة النووية تعتبر أداة فعّالة من أجل النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة. ورغم ذلك، تحتاج الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى إيجاد استجابة مناسبة لمهام الانتشار المرتبطة بممارسة الدول حقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولهذا، ينبغي أن يساعد المؤتمر الاستعراضي على زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن تصميم المجتمع الدولي على تحسين آليات الأمن النووي أظهره مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة. وتماشياً مع البلاغ الصادر من مؤتمر القمة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، يعتمزم الاتحاد الروسي تقاسم خبراته الواسعة في مجال الأمن النووي مع دول أخرى. وسوف يتعاون أيضاً بشكل وثيق مع المجتمع الدولي لإنشاء صرح حديث يقاوم الانتشار من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أساس ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى أساس النهج المتعدّدة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي.

٧٤ - وانتقل المتكلم إلى البيان الخاص ببلده فقال إن وفده مقتنع اقتناعاً صارماً أنه من مصلحة جميع الدول الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار والإسهام في سبيل تعزيزها. فالتطوّرات الإيجابية التي أشار إليها الرئيس ميدفيديف تبشّر

البلدان بمضاعفة جهودها لتعزيزها في إطار خطة العمل ذات الصلة. ورحّبت هذه البلدان بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيّز التنفيذ مؤخراً، وتدعم إنشاء منطقة حرة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة.

٦٨ - وقال إن فييت نام تواصل الدعوة إلى حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وإزالتها بشكل تام. وقد انضمت إلى جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن حظر أسلحة الدمار الشامل، وقامت منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير، بالتصديق على معاهدة حظر التجارب ووقّعت على البروتوكول الإضافي. زيادة على ذلك، قررت الحكومة الفيتنامية مؤخراً الانضمام إلى اتفاقية الأمن النووي وتأييد المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ويدرك بلده كلاً من الفوائد والمتطلبات الخاصة بالأمان والأمن في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويدعم الجهود الرامية إلى تعزيزها، بما في ذلك التدابير المطروحة أمام مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، وفي الوقت ذاته تولي اهتماماً كبيراً لتوسيع نطاق المساعدات إلى البلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٦٩ - وتولى السيد كباكتولان (الغلبين)، الرئيس، رئاسة الجلسة.

٧٠ - السيد ريباكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه سيبدأ بتلاوة رسالة التحيّة التي بعث بها رئيس الاتحاد الروسي إلى المشاركين في المؤتمر الاستعراضي. وقال إن الرئيس ميدفيديف يريد من المشاركين أن يعرفوا أن زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على أساس أعمدته الأساسية الثلاثة يعتبر في غاية الأهمية للاستقرار والأمن الاستراتيجيين. ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يعمل معاً لمواجهة التهديدات والتحديات الناشئة من الانتشار استناداً إلى المعاهدة. وإزاء هذه الخلفية، يكتسي المؤتمر الاستعراضي الحالي أهمية خاصة.

٧٧ - وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تسعى لتعزيز نزع السلاح في جميع الدول دونما استثناء. وتقف حكومة الاتحاد الروسي من جانبها مستعدة للعمل في سبيل توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعزيز نظام عدم الانتشار في الشرق الأوسط وتعزيز فعالية الآليات الهادفة إلى مكافحة الإرهاب النووي.

٧٨ - وأخيراً، قال إن وفده يود التأكيد على أن توضح الوثائق النهائية للمؤتمر أفضل الطرق لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتستطيع الوفود أن تتعرف على الخطوات الكثيرة التي اتخذها بلده على مدى السنوات الخمس الماضية في تقريرها الوطني الذي سيقدّم أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بالإضافة إلى المقترحات المحددة المقدمة من الاتحاد الروسي من أجل مواصلة تعزيز المعاهدة الواردة في مختلف بياناته وورقات العمل المقدمة منه.

٧٩ - السيد بدر (مصر): تكلم نيابة عن أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، وهم أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، فأشار إلى التزام الائتلاف الصارم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وظل الائتلاف يعمل طوال ما يزيد على عقد من الزمن من أجل تحقيق تقدّم في مجال نزع السلاح النووي. فالإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكيد بأنها لن تُنتج ثانية مطلقاً هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

٨٠ - وأضاف قائلاً إن الائتلاف دعا جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بجميع التزاماتها وواجباتها بمقتضى المعاهدة. زيادة على ذلك، دعا الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الامتثال لالتزاماتها وواجباتها الخاصة بنزع السلاح بموجب المادة السادسة. ويعتبر الانضمام العالمي إلى المعاهدة غاية في الأهمية. وفي هذا الصدد، دعا الائتلاف

بالخير من أجل قدرة المؤتمر الاستعراضي على التصدي لهذه الشواغل الملحة مثل ضرورة العمل بشكل شامل على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي؛ وخطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين؛ وظهور شبكات سرّية للانتشار وتنامي الأسواق السوداء في المواد النووية؛ وضرورة بناء صرح دولي من أجل التعاون بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما سيحول دون انتشار تكنولوجيات حسّاسة وفي نفس الوقت تلبية احتياجات الدول الأطراف المشروعة من الطاقة.

٧٥ - ومضى قائلاً إنه ينبغي التصدي للتحديات الحالية أمام نظام عدم الانتشار النووي، على أساس معاهدة عدم الانتشار وعدم انتهاك أحكامها، في امتثال صارم لقواعد القانون الدولي وإيلاء المراعاة الواجبة لمصالح الدول المشروعة فيما يتعلق بالأمن والتنمية.

٧٦ - وأضاف قائلاً إن مؤتمر قمة مجلس الأمن عام ٢٠٠٩ بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي، ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود مؤخراً في واشنطن العاصمة، يعتبران علامات هامة لتعزيز المعاهدة. وكجزء من هذه العملية، ينبغي أن يعيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التأكيد، ضمن أمور أخرى، على المعاهدة، باعتبارها الأساس المناسب للتصدي لتهديدات وتحديات الانتشار الحالي؛ واستبانة الآليات اللازمة لتحسين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعميم طابعها العالمي؛ وتيسير الدخول السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ وتقديم حافز للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل نطاق مؤتمر نزع السلاح، ومعالجة تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود عام ١٩٩٥.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن تزايد الزخم العالمي للمضي قدماً بترع السلاح النووي يعتبر إشارة بأن الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة لترع السلاح النووي بدأت تلوح في الأفق، وأن المؤتمر الاستعراضي يعتبر فرصة حاسمة لتحويل العبارات البلاغية إلى عمل، وتؤذن ببداية عهد جديد من التقدم بشأن نزع السلاح العالمي. ومع ذلك، نظراً لنتيجة المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٥ المخيبة للآمال، كان من الضروري التطُّع كذلك إلى السوراء إلى نقطة مرجعية للانطلاق منها إلى الأمام. وفيما يتعلق بالائتلاف تعتبر النقاط المرجعية هي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والقرارات الثلاثة والقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥.

٨٥ - ومن المأمول فيه أن يكون الأساس الذي يُنطلق منه في سنة ٢٠١٥ للأمام هو النجاحات التي يحققها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠؛ وفي غياب هذا التقدم ستعرض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ومقومات بقائها لخطر شديد. وقال إن الائتلاف مُلزم بالعمل مع جميع الوفود لضمان احترام المعاهدة وتعزيزها والتقيدها. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا روعي التوازن بين جميع الأعمدة الثلاثة في المعاهدة. ولهذا يلزم بشكل عاجل إحراز مزيد من التقدم بشأن العمود الخاص بترع السلاح.

٨٦ - وطالب المؤتمر الاستعراضي بأن يتجاوز مجرد الكلمات والتلميحات السياسية إلى النوايا للدخول في صميم المسائل بسرعة وبشكل مباشر إذا أريد تحقيق النجاح. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تشمل النتيجة إعادة التأكيد على التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. ويجب أن يشمل هذا دعوة جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الإسراع بتنفيذ الخطوات العملية فيما يتعلق بالجهود المنهجية والتدرجية لتحقيق نزع السلاح النووي والتي اتفق عليها في المؤتمر

الهند وإسرائيل وباكستان إلى الانضمام إلى المعاهدة فوراً ودون أية شروط باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وانتظاراً لانضمامها، والتقيدها بقواعدها. زيادة على ذلك، حثّ الائتلاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تلغي انسحابها المعلن من المعاهدة.

٨١ - واستطرد قائلاً إن الائتلاف يرحب بإجراء التوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتقيدها، وبالتالي إجراء خفض هام في ترساناتها النووية المنشورة، وتتطلع إلى دخولها المبكر حيّز النفاذ. وكخطوة تالية، ينبغي الاتفاق على إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة، بما في ذلك في مجال الأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية. زيادة على ذلك يجب أن تكون التخفيضات في الأسلحة لا رجعة فيها وتتسم بالشفافية والتحقق منها على الصعيد الدولي.

٨٢ - ومضى قائلاً إن الائتلاف يرحب أيضاً بالتحركات قدماً نحو تخفيض دور الأسلحة النووية واستخداماتها المحتملة في الاستراتيجيات الأمنية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، كما أعلنتها في الآونة الأخيرة الولايات المتحدة. ومع ذلك، يلزم بشكل عاجل المزيد من التحويلات المذهبية الهامة لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، لإحراز تقدم صوب وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٣ - وقال إن الائتلاف تساوره شواغل جدية تتعلق باستمرار وجود أسلحة نووية بعد فترة طويلة من دخول المعاهدة حيّز النفاذ. زيادة على ذلك، يتعين أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ، ولم تُبرم بعد معاهدة بشأن المواد الانشطارية، وما زال دون تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتستحق هذه المسائل اهتماماً عاجلاً.

إليها فوراً كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وبدون شروط، وبوضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٠ - السيد **عسكروف** (أوزبكستان): تكلم أيضاً بالنيابة عن كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمنستان فقال إن فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية اكتسبت تأييداً دولياً متزايداً وهو ينعكس في عدد من الصكوك المتعددة الأطراف، ومن بينها نتيجة المؤتمر الاستعراضي، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح وغير ذلك من المنابر. وقد عززت المبادرات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية التحرك نحو عالم يخلو من الأسلحة النووية.

٩١ - وأضاف قائلاً إن تعزيز وجود مناطق خالية من الأسلحة النووية قد أُعلن باعتباره واحداً من الأولويات الأساسية للمؤتمر الاستعراضي والتمديد لعام ١٩٩٥. وأثناء العملية التمهيدية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أولت الدول الأطراف اهتماماً كبيراً بالجوانب الإقليمية لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٩٢ - ومضى قائلاً إن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، أيد الخطوات المتخذة لإبرام معاهدات خاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وقد أكد الاقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية متفق عليها مسلّم بها على الصعيد الدولي إنما يعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين، وتعزيز نظام منع الانتشار النووي ويساهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

٩٣ - واستطرد قائلاً إن الدول الخمس في آسيا الوسطى بدأت، منذ سنوات استقلالها، في تنفيذ المادة السابعة من المعاهدة، والتي تنص على إبرام معاهدات واتفاقيات إقليمية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبغية تعزيز

الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وكذلك دعوة الدول إلى متابعة سياسات تكون متوائمة تماماً مع هدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٧ - ومضى قائلاً إنه يجب على الدول الأطراف أن تتفق على خطة عمل توفّر إطاراً واضحاً ونقاطاً إرشادية يمكن القياس بها وتقييم نجاح أعمالها القادمة. وحيث كان ذلك ماثلاً في الأذهان، قدّم الائتلاف ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.8) إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ تتضمن طائفة عريضة من التدابير الملموسة والعملية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونظراً لأن ورقة العمل تضمنت آراءً تجمع إقليمي مشترك من البلدان فإنها لا بد وأن تساعد على تعزيز توافق الآراء بشأن العناصر واللغة التي تتضمنها.

٨٨ - وينبغي أن يرحّب المؤتمر الاستعراضي بدخول معاهدي سمبالاتينسك وبليندايا حيّز النفاذ وأن يُشجّع على إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية. إضافة إلى ذلك، يحثّ الائتلاف جميع الدول المعنية بأن تتخذ التدابير الضرورية من أجل دخول البروتوكولات ذات الصلة الملحقه بالمعاهدات والمنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية حيّز النفاذ، وسحب أية تحفظات ذات صلة وإعلانات تفسيرية انفرادية وأن تكون متوائمة مع هدف وغرض هاتين المعاهدتين.

٨٩ - ومضى قائلاً إن القرار الخاص بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥ يعتبر مسألة في غاية الأهمية. ومنذ ذلك الحين لم يتحقق أي تقدّم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وينبغي أن يجدد المؤتمر الاستعراضي تأييده لإنشاء مثل هذه المنطقة وينبغي أيضاً أن يجدد دعوته إلى إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصبح طرفاً في المعاهدة، بالانضمام

الثاني للدول الأطراف الموقعة على المعاهدتين اللتين تتضمنان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا.

٩٧ - ويجب التأكيد على أن المرحلة الراهنة في عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حول العالم ليست نهاية المطاف. فالدول الأطراف في معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تدعو الدول والمناطق الأخرى في العالم، بما في ذلك تلك الدول في الشرق الأوسط، للاقتداء بنموذجها. وبغية تشجيع إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، اقترحت دول آسيا الوسطى بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا بد وأن تزود المناطق الحالية بضمانات الأمن السلبية.

٩٨ - واختتم قائلاً إن دول آسيا الوسطى يسرها أن تقدّم وثيقة عملية أعدت جماعياً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهي تعكس التقدم المحرز منذ التوقيع على المعاهدة في سنة ٢٠٠٦ وتعيد التأكيد على التزام الأطراف القوي بمواصلتها لتنفيد المعاهدة بشكل فعال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

نظام المعاهدة وضمان الأمن الإقليمي، اتفقت تلك الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

٩٤ - وأضاف قائلاً إن المبادرة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تطورت في إعلان آلماتي الذي أعلنه رؤساء دول آسيا الوسطى، والذي اعتمده في طشقند وزراء الخارجية للدول الخمس في المنطقة، وفي البلاغ الخاص بالاجتماع التشاوري لخبراء بلدان آسيا الوسطى، والدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم المتحدة المعتمد في بيشكيك. وقد أظهر عدد من قرارات الجمعية العامة ووثائق المؤتمرات الاستعراضية السابقة أيضاً التأييد الدولي العريض من أجل تصميم دول آسيا الوسطى لتحقيق هدفها.

٩٥ - وقد عقدت الدول الخمس في آسيا الوسطى والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اجتماعات تشاورية على مستوى الخبراء بشأن معاهدة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وبرتوكولها المرفق بها. وقد قدّم المجتمع الدولي تأييداً كبيراً لجهودها. وقال إن المساعدة المالية التي قدمتها اليابان كانت سخية بصفة خاصة. وجرى التوقيع على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في سميلااتينسك في كازاخستان في سنة ٢٠٠٦. وهذا الموقع له أهمية رمزية لأن موقع سميلااتينسك كانت كازاخستان قد أغلقتة رسمياً في سنة ١٩٩١ وكان واحداً من أكبر مواقع التجارب النووية في العالم. وقد صدّقت جميع الدول الخمس في آسيا الوسطى على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وقد دخلت حيّز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٩. وبعد ذلك في نفس السنة، عُقد أول اجتماع تشاوري للدول الأطراف في المعاهدة.

٩٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، استضافت حكومة الولايات المتحدة مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن مع مشاركة ما يزيد على ٤٠ دولة وقد تعهّدت بالعمل معاً على ضمان أمن المواد النووية وتعزيز التعاون في مجال عدم الانتشار. وبعد ذلك بشهر واحد، عُقد في نيويورك المؤتمر